

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر
الملتقى الوطني حول: أهمية التسويق الدولي في تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
على اختراق الأسواق الدولية

عنوان المداخلة:

إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية

د.صالح زابي / جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر. Salah.zabi@univ-msila.dz
ط.د.خليفة حروز / جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر. herouz.khelifa@univ-msila.dz
د.رشيد عريوة / جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر. rachid.arioua@univ-msila.dz

الملخص:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أساس بناء الاقتصاد في البلدان النامية، فقد أصبحت هذه المؤسسات مع مطلع القرن العشرين، البديل الأمثل للتغلب على العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، كمشكلة البطالة، والعجز في ميزان المدفوعات، وهذا نظرا لتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والديناميكية، فقد تعتبر الحل الأمثل لهذه المشاكل، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي فتحت المجال لهذا النوع من المؤسسات، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية خارج مجال المحروقات وتحقيق الإقلاع الاقتصادي، إلا أن هذا القطاع يواجه العديد من الصعوبات والعراقيل التي تمنع تطوره بالشكل الذي يحقق التنمية وللتخلص من التبعية الاقتصادية. من خلال هذه المداخلة سنحاول التطرق إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (تطوره، خصائصه، أهدافه)، مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، الصعوبات التي تواجهه، تحديات وآفاق هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة، المؤسسات المتوسطة، اسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية.

Résumé :

Les PME sont considérées comme la base de l'économie dans les différents pays, ces institutions sont devenues les premières années nonantes alternatives plus forte pour surmonter la plupart des problèmes économiques tels que la question de la création d'emplois, l'augmentation des exportations, taux de croissance économique, et cela est du a l'excellence des petites et moyennes entreprises la flexibilité et de dynamisme.

L'Algérie a ouvert la voie a ce type d'institution dans le but de parvenir a un développement économique en dehors du domaine des carburants et de réalisé le décollage économique, ce pendant, ce secteur est conforté à de nombreuses difficultés et obstacles qui empêchent la manière de développement qui permet d'atteindre le développement et se débarrasser de la dépendance

économique. Grâce à cette présentation, nous allons essayer d'aborder le secteur des petites et moyennes entreprises en Algérie (son évolution, ses propriétés, ses objectifs), la contribution de ce secteur à l'économie nationale, les difficultés auxquelles elle est confrontée, les défis et les perspectives de ces institutions.

Mots clés : petites et moyennes entreprises, l'économie algérienne, les défis des PME, les perspectives pour les PME.

مقدمة

أبرزت التحولات العالمية توجهات جديدة في جانب التنمية الاقتصادية، ومن ذلك بروز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية للدول النامية، حيث أدركت العديد من الدول أهمية هذه المؤسسات في دفع عجلة التنمية نحو الدوران بشكل ثابت ومتسارع، غير أن هذه التحولات الاقتصادية الجارية في العالم جعلت هذا النوع من المؤسسات في مواجهة المنافسة الشديدة من قبل المؤسسات الأجنبية، ذلك ما يفرض تحديات كبيرة على هذا النوع من المؤسسات.

مما لا شك فيه، ان الوعي بضرورة فعالية هذا القطاع الحساس، وقدرته على النمو الاقتصادي وتوفير مناصب عمل في الدول النامية، والجزائر بالخصوص، يتأكد يوماً بعد يوم، فالإرادة السياسية وتطوير ودعم هذه المؤسسات بدت واضحة منذ الإصلاحات الاقتصادية، إلا أن هذا القطاع مازال يواجه العديد من العراقيل والتحديات التي تعيق نموه، غير أنه إذا تمت مواجهة هذه الصعوبات يمكن أن يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنعاش وازدهار الاقتصاد الوطني.

الإشكالية:

وتأسيساً على ما تقدم مما سلف، تظهر لنا معالم الإشكالية التي سوف نحاول الإجابة عنها من خلال هذه الدراسة، والتي يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما هو واقع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في الاقتصاد الوطني؟

أهداف المداخلة:

انطلاقاً من تحديد مشكلة الدراسة، فإن الغرض من الدراسة والخوض في هذا الموضوع لا يخرج في حقيقة الأمر عن كونه محاولة لتحقيق الأهداف التالية:

- توضيح مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- إبراز مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.
- الإشارة لأهم الصعوبات التي تعيق نموه وتطوره.
- توضيح أهم التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات في الجزائر.
- تحديد الآفاق المستقبلية لهذه المؤسسات في الجزائر حتى يستمر هذا القطاع في النمو لترتفع مساهمته في انعاش الاقتصاد الوطني.

- اهتمام الحكومة الجزائرية بهذا النوع من المؤسسات.

محاوير المداخلة:

- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.
- التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1 - تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يمكن إعطاء تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات، فقد وضعت عدة معايير لتحديد تعريف واضح لها من حيث الحجم وهي: عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة... إلخ، لكن الأكثر استعمالا هو معيار عدد العمال، وعلى هذا الأساس يعرف المشرع الجزائري حسب المواد 5، 7 هذه المؤسسات كما يلي:¹

- بالنسبة للمؤسسة المصغرة: تشغل من 1 إلى 9 أشخاص، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.
- بالنسبة للمؤسسة الصغيرة: تعرف على أنها المؤسسة التي تشغل ما بين 1-9 أفراد، وتحقق رقم أعمال يقل عن 20 مليون دينار.
- بالنسبة للمؤسسة المتوسطة: هي تلك المؤسسات التي تشغل بين 50 و250 عاملا، ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و2 مليار دينار.

الجدول رقم 1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مجموع الحصيلة السنوية		رقم الأعمال		عدد العمال		المعيار حجم المؤسسة
		حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	
حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	مؤسسة مصغرة
10 مليون دج	01 مليون دج	20 مليون دج	01 مليون دج	09	01	مؤسسة صغيرة
100 مليون دج	10 مليون دج	200 مليون دج	20 مليون دج	49	10	مؤسسة متوسطة
500 مليون دج	100 مليون دج	2 مليار دج	200 مليون دج	250	50	

المصدر: الحاج علي حليمة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة-دراسة حالة ولاية قسنطينة-، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم: علوم التسيير، تخصص: الادارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2008 ص8.

2- خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من السمات نذكر البعض منها: 2
- سهولة إنشائها وتكوينها: فهي لا تتطلب أموالا كبيرة والتمويل غالبا ما يكون محليا، وتعتمد على مستلزمات إنتاجية محلية أيضا لا تتطلب استيرادها في الكثير من الأحيان.
- استخدام التكنولوجيا البسيطة: تستخدم تلك المؤسسات تكنولوجيا أقل، تناسب ظروفها المحلية ونقصد بذلك أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو مستوردة.
- لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات بسيطة، مما يجعل تكاليفها منخفضة.
- تتميز بالمرونة في أعمالها وعملياتها ومنتجاتها بما يمكن تعديلها وفقا للظروف المتاحة والمحيط بالمؤسسة.
- تعمل على إحداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة وذلك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية.

- هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات إشراف محدودة.

- تستخدم نظام معلومات غير معقد يتلائم مع نظام اتخاذها للقرارات.

3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- يرمي إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:³
- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي؛
- تحقيق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل باستحداث فرص عمل جديدة في هذه المؤسسات؛

- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الإدماج والتكامل بين المناطق؛
 - يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛
 - تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛
 - تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب؛
 - تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

4- التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي، أفرزت تغييرات مهمة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني. فعلى ضوء التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات، أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم ونمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي 1994. ما أدى إلى تطور وتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مستمر، ليتضاعف عددها ويبلغ بشكل ملحوظ، وهذا يرجع إلى الاهتمام الذي حظي به هذا القطاع في السنوات الأخيرة من خلال توجيهه إلى المجالات الأكثر حيوية، وتدعيمه بآليات وميكانيزمات فعالة بهدف تطويره وتنميته.⁴ والجدول التالي يوضح تطور عدد هذه المؤسسات في الجزائر.

الجدول (2): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى غاية 2021/12/31

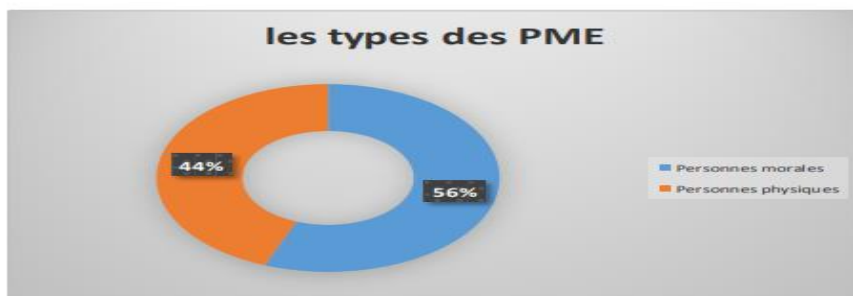
57129	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة
12675	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متوقفة النشاط (PME Privées)
225	الشركات الصغيرة والمتوسطة العمومية
3134968	عدد المناصب المستحدثة

Source : Direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère de

Tableau 1 Population globale des PME à fin 2021

	Types de PME	Nbre de PME	Part (%)
1.	PME privées		
	Personnes morales*	720 495	56,01
	Personnes physiques** dont :	565645	43,97
	Professions libérales	262 040	20,37
	Activités artisanales	303 605	23,60
	S/Total 1	1286140	99,98
2.	PME publiques		
	Personnes morales	225	0,02
	S/Total 2	225	0,02
	Total	1 286 365	100

Source : *CNAS/**CASNOS/**ECOPIE



l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement.

5- الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: تتمثل في:5

- حاضنات الأعمال
 - المؤسسات الناشئة
 - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI**؛
 - الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية **ANED**؛
 - الوكالة الوطنية للتطوير الاجتماعي **ADS**؛
 - الصندوق الوطني للتأمين على البطالة **CNAC**؛
 - صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **FGAR**؛
 - صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة؛
 - برنامج **MEDA**؛
 - صندوق المحيط والحفاظ عليه من التلوث؛
 - صندوق ترقية المحيط؛
 - صندوق ترقية الصادرات؛
 - صندوق تطوير منطقة الجنوب؛
 - صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
 - صندوق التكوين والتدريب المهني.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني:**

لقد دعمت مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بشكل واضح، من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث أعطت الدولة اهتماما كبيرا لترقية القطاع، وتشجيعه لأخذ مكانته في إنجاز عملية الانعاش الاقتصادي، وهذا نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول فإن دورها يظهر جليا في خلق الاستثمارات، توفير مناصب شغل جديدة، بالإضافة إلى مساهمتها الفعالة في إعادة تنشيط المحيط الاقتصادي، وتحقيق التنمية. ويمكن تقييم مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني من خلال النقاط التالية:

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة والموفرة لمناصب الشغل، فهي تتميز بديناميكية متفوقة في مجال دوران مناصب الشغل وامتصاص البطالة، بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى، من خلال خلق استثمارات ومشاريع جديدة ناجحة، تعتمد بالدرجة الأولى على الإمكانيات الذاتية في مجال التسيير والتنظيم.⁶ والجدول التالي يبين تطور مناصب الشغل الخاصة في القطاع:

الجدول (3): تطور التطور اليد العاملة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2009 إلى

نهاية السداسي الأول 2018)

الرقم	السنوات	عدد اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
01	2009	1.546.584
02	2010	1.625.686
03	2011	1.724.197
04	2012	1.848.117
05	2013	1.915.495
06	2014	2.082.304
07	2015	2.238.233
08	2016	2.487.914
09	2017	2.601.958
10	نهاية السداسي الأول من 2018	2.690.246

المصدر: بالاعتماد على:

1) **Bultin d'information statistique de la PME 2019**, N° 23, Données du 1^{er} semestre 2019, novembre 2019, p 13.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا تطور عدد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما بين 2009 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2018.

2- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:**

بما أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو من القطاعات المسيطرة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر، فهو بطبيعة الحال يعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام دون النظر إلى قطاع المحروقات الذي يعتبر القطاع الأول في الاقتصاد الوطني، فالجدول الموالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام.⁷

الجدول (4): تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2013 إلى 2020.

الوحدة: مليار دينار جزائري

2020		2019		2018		2017		2016		2015		2014		2013		الطابع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
15.23	923.34	15.02	827.53	16.41	816.80	17.55	760.92	19.20	749.86	20.44	704.05	21.59	651.0	21.8	598.6	نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام
84.77	51137.46	84.98	4681.68	83.59	4162.02	82.45	3574.07	80.80	3153.77	79.56	2740.06	78.41	2364.5	78.41	2146.7	نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام
100	6060.8	100	5509.21	100	4978.82	100	4334.99	100	3903.63	100	3444.11	100	3015.5	100	2745.4	المجموع

المصدر: بالاعتماد على: **Bultin d'information statistique de la PME 2020**

http://atlas-developpement.com/wp-content/uploads/2018/12/Bulletin_PME_N_33.pdf

من خلال الجدول نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في تزايد مستمر حيث انتقل من 2745.4 مليار دينار سنة 2013 إلى 6060.80 مليار دينار سنة 2020. تتضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من 78.2 % سنة 2013 إلى 84.77 % سنة 2020، في حين القطاع العام تراجع من 21.8 % سنة 2013 إلى 15.23 % سنة 2020.

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:

إن تحديد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة يمكننا من معرفة الوزن الحقيقي لها في خلق الثروة على المستوى الوطني، لذلك فإن تحليل هذه المساهمة ستكون مفيدة إلى حد بعيد لتحديد مكانة هذه الأخيرة، وفي هذا السياق يوضح لنا الجدول التالي حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القيمة المضافة.⁸

الجدول (5): تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط من سنة 2013 إلى 2020.

الشكل القانوني	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الزراعة	578.72	579.72	639.63	704.19	711.75	926.37	1015.19	1173.71
البناء والأشغال العمومية	458.67	505.42	610.07	732.71	869.99	1000.05	1071.75	1262.57
النقل والمواصلات	503.87	597.78	765.23	830.07	863.57	914.36	988.03	1049.77
خدمات المؤسسة	50.69	57.23	62.36	71.71	84.04	98.58	122.37	137.59
الفندقة والأطعمة	62.64	69.62	74.85	80.75	91.18	105.45	114.39	121.43
الصناعة الغذائية	119.24	126.48	134.9	152.13	164.16	187.55	197.53	231.85
صناعة الجلود والأحذية	2.68	2.72	2.55	2.38	2.53	2.55	2.59	2.60
التجارة والتوزيع	607.05	668.13	717.96	833	1003.2	1151.62	1279.47	1444.63

المصدر: بالاعتماد على: Bulletin d'information statistique N°22, 2021

4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات:

تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتقليل العجز في ميزان المدفوعات حيث أنها في الكثير من الدول استطاعت إحداث فائض في ميزان المدفوعات، وتحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي والتقليل من الواردات.⁹

الجدول (6): الصادرات والواردات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2013/2021.

الوحدة: دولار أمريكي

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات خارج المحروقات	القيمة	907	1066	1190	1937	1047	1619	2149	2187
	نسبة التغير	3.27	15.1	17.53	11.63	62.77	45.9-	54.63	32.73
	المساهمة في الصادرات الكلية	2.48	1.97	2.01	1.99	2.24	2.4	2.86	2.93
الواردات	18199	20357	21005	27430	39479	39103	40212	46453	46801

المصدر: بالاعتماد على:

1) Bulletin d'information statistique N°22, 2021, op-cit, p47.

نلاحظ من خلال الجدول أن الواردات أكبر بكثير من الصادرات، حيث لا تتعدى نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الكلية في الفترة 2013-2021 نسبة 2.96 %، وهذا ما يدل على اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات، وبالرغم من الجهود المبذولة لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن التصدير خارج المحروقات يبقى ضعيف.

- الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مجموعة من الصعوبات والمتمثلة في النقاط التالية:¹⁰

1- المشاكل الإدارية:

إن المحيط الإداري للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر غير ملائم لنمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعود ذلك إلى بطء وتعقيد الإجراءات الإدارية كالمبالغة في اشتراط الوثائق الخاصة لاستخراج السجل التجاري.

2- مشكل التمويل:

يعتبر مشكل التمويل من أكبر المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ تجد المؤسسات نفسها مجبرة للجوء إلى الاقتراض بسبب نقص مواردها المالية.

فلا تزال العلاقة بين البنك والمؤسسة تسودها انعدام الثقة وذلك لسببين جوهريين:

- تعتبر البنوك أن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مخاطرة كبيرة، حيث أن أغلب المؤسسات تفتقر إلى الوثائق المحاسبية التي تثبت تحقيقها للربح، بالإضافة إلى ذلك فإن معظم المؤسسات لا تتوفر على أصول عقارية يمكن أن تضعها كضمان للقروض وهذا ما يجعل البنك أكثر حذرا في تمويلها.

- أما من جهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنها ترى في البنك عائقا يحول دون تطورها وبسبب البطء في دراسة ومعالجة ملفات القرض، بالإضافة إلى مركزية القرار على مستوى البنوك الذي يجعل تقديم القروض عملية طويلة وبطيئة.

3- مشكل العقار:

يعتبر مشكل الحصول على مكان ملائم لإقامة مشروع، من أكبر العراقيل التي تعترض سبيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يضطر أغلب المستثمرين إلى تحويل سكناتهم إلى ورشات عمل ومصانع صغيرة. فالمستثمر يجد نفسه أمام العديد من الهيئات (وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار، الوكالة الوطنية للتنمية) التي برهنت على عجزها في توفير وتخصيص أراضي للمستثمرين بهدف الاستثمار.

4- مشكل المناطق الصناعية:

صعوبة الحصول على العقار الصناعي، سواء من حيث توفره أو الإجراءات الإدارية للحصول عليه، السعر وطرق الدفع والتسوية القانونية، إن غياب سوق عقاري حر شفاف وديناميكي شجع على المضاربة حتى في العقار العمومي، في الواقع هناك سوق عقاري مزدوج في الجزائر، سوق عقاري خاص وسوق عقاري عمومي مع تفاوت هام في الأسعار، وهو ما يشجع المضاربة والتوزيع الغير شفاف للأراضي، وفي دراسة للبنك العالمي أثبتت مدى تأثير هذا العائق على الاستثمار الخاص في الجزائر خاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن فترة انتظار المستثمر للحصول على العقار الصناعي تتراوح ما بين 3 إلى 5 سنوات.¹¹

5- مشكل الجباية:

عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحمل الضرائب خاصة في بداية تكوينها، فبالرغم من الإجراءات المتخذة للتخفيض من الجباية المطبقة على المؤسسات إلا أن الصعوبات لا تزال قائمة خاصة ما يتعلق منها ب:

- نسبة الضرائب المرتفعة على الأرباح؛

- اشتراكات أرباب العمل التي تثقل كاهل المؤسسات.

6- المشاكل الجمركية:

يتميز النظام الجمركي بالبurocratic اتجاه المستوردين مما يجعل في الكثير من الأحيان السلع المستوردة حبيسة الموانئ والحاويات لعدة أشهر وسنوات مما يؤثر على نشاط ومردود المؤسسات.

7- مشكل العمالة الفنية المدربة:

تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الإطارات الفنية لأسباب كثيرة، أهمها عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذا القطاع، وتفضيل العمالة الماهرة العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور

الأعلى والمزايا الأفضل والفرص الأكبر للترقي. ولذا يضطر صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى توظيف عمال غير مهرة وتدريبهم أثناء العمل، غير أنه كثيرا ما يترك العامل وظيفته بمجرد إتقان العمل ويتجه للانضمام للمؤسسات الكبيرة للاستفادة من مزاياها.

8- مشكل قلة الآلات والمعدات وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة:

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على آلات ومعدات قديمة مضى على تشغيلها وقت طويل وأغلبها في حاجة إلى إحلال وتجديد شامل حيث لا يتوفر للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة نظام دوري للصيانة والإصلاح مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وعدم انتظام الإنتاج وانخفاض الجودة بسبب كثرة الأعطال، وبالتالي ضعف القدرة التنافسية للمؤسسة الصغيرة مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تعتمد في إنتاجها على آلات حديثة متقدمة وتخضع لنظام كامل للصيانة والتشغيل. أضف إلى ذلك أن بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة يترددون في استخدام الآلات الحديثة لعدم الخبرة بها أو لارتفاع تكاليفها النسبية عن الآلات التقليدية المتعارف عليها، فضلا عن احتياجاتها لعمالة متخصصة ومدربة على تشغيل مثل هذه التقنيات الحديثة. ويضاعف من صعوبة استيراد الآلات الحديثة عدم دراية صاحب المؤسسة الصغيرة بقواعد الاستيراد وعدم معرفته بالمؤسسات¹².

- التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لا تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعزل عن الظروف والتحديات الخارجية المحلية والدولية المحيطة بها لذلك وجب على مسير المؤسسة أن يأخذ كل هذه العوامل بعين الاعتبار في استراتيجية ترقية وتطوير هذه المؤسسة، ويؤدي عدم إغفال هذه التحديات واستيعابها مبكرا إلى إمكانية استفادة صاحب المؤسسة منها، ويمكن أن نحصر أهم التحديات التي يمكن أن تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصرنا هذا في النقاط التالية:¹³

1- تحدي الاتصالات:

تعتبر المعلومات المورد الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فلا بد من وجود نظام فعال للاتصالات والمقصود به السماح للمعلومات بالمرور من المرسل إلى المستقبل من خلال وسيلة اتصال وفي أسرع وقت ممكن، ويمثل عدم استخدام هذه المؤسسات لهذه الوسائل نوعا من التحدي بحيث في ظل غياب هذه الوسائل تضيع الفرص التسويقية للمؤسسات ص و م، نتيجة لغياب الاتصال بين العاملين الداخلي والخارجي.

2- تحدي ثورة المعلومات:

يعرف نظام المعلومات بأنه النظام الذي يجمع البيانات من المصادر المختلفة ويحولها حسب احتياجات المستفيدين منها، لذلك تصمم نظم المعلومات من أجل تزويد الإدارة بالمعلومات الفورية التي تساعد على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، بحيث أصبحت هذه التقنية من المتطلبات الأساسية في هذا العصر، وإن عدم محاولة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من مزاياها لا يرجع للبعد المادي بقدر ما يرجع للبعد الثقافي والمعرفي لأن تكلفة الاستفادة من هذه التقنية تتجه إلى الانخفاض بشكل ملحوظ مع زيادة انتشارها وهذا يعتبر تحديا للمؤسسات المعنية.

3- تحدي التجارة الإلكترونية:

في ظل زيادة عدد مستخدمي شبكة الانترنت في الجزائر، حيث ينعكس ذلك على إمكانية جمع المعلومات الأولية عن العملاء وزيادة مصادر المعلومات، والتسويق المحلي والدولي من خلال الإعلان والتعرف على الرغبات الزبائن.

4- تحدي التصدير:

يلعب المصدر أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في تحسين الميزان التجاري عن طريق عملية التصدير وفي حماية منافستهم وتحسين أرباحهم، ويتبع ذلك دخول السوق العالمية وهو ما من شأنه أن يحقق العديد من المزايا والفوائد لهذه المؤسسات منها: زيادة النمو، ارتفاع الأرباح، تزايد العملاء،.... إلخ. وتحجم العديد من هذه المؤسسات عن التصدير للأسباب التالية:

- البيروقراطية الإدارية؛

- حواجز التجارة الخارجية؛
- عدم توافر الكفاءات البشرية؛
- عدم توافر الحوافز المشجعة على التصدير؛
- عدم توافر منتجات منافسة؛
- عدم وجود مساعدات مالية.

5- تحدي المنافسة الحادة:

إن المستثمرين فقدوا العديد من الفرص في السوق المحلية نتيجة العولمة وغزو منتجات الدول المتقدمة الأسواق المحلية والدولية، لذلك أصبح من الصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجد مكانا آمنا في ظل هذه الظروف لتسويق منتجاتها، وعليه وجب عليها القيام بدراسة شاملة ودقيقة عن طريق توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات، حتى يسهل التعامل معهم في السوق، لأن تجاهل المنافسة يمثل نقطة ضعف استراتيجية للمؤسسات ص.وم.

- آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لاشك أن عولمة الاقتصاد، يميزها الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تساهم في تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي فضلا عن امتصاص البطالة بخلق مناصب شغل والمساهمة في التسيير، فالتيار الاقتصادي العالمي الجديد جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك القاعدي لاقتصاد أي دولة. لذا فالتحديات التي تواجه هذا القطاع في الجزائر كبيرة، فرغم مرور أكثر من عشرية على الانفتاح الاقتصادي إلا أن موضوع المؤسسات ص و م لا يزال في طور التأسيس.

وعليه لا بد أن نتطلع إلى آفاق واسعة، تجعل من المؤسسات ص و م المحرك القاعدي للاقتصاد الوطني، وتساهم في تعزيز طاقتنا في الاستثمار الوطني والشراكة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتجلى هذه الآفاق في:

- تطور الشراكة بين القطاع العام والخاص: إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل المشاريع الكبيرة أو الصغيرة التي تهتم بتوسيع البنية التحتية والتسيير المشترك لعدد من المؤسسات العمومية من المحتمل أن تعرف انتشارا في المستقبل، حيث أدرجت هذه الرؤية ضمن أولوية السلطات العمومية؛

- تطور إنشاء مؤسسات التجميع والتركيب حيث تبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة محصورة في بعض فروع نشاط الصناعات الخفيفة، بينما نجدها غائبة أو بأعداد قليلة في فروع الصناعة الثقيلة مثل نشاطات الإلكترونيات، الميكانيك، الكهرباء، والبتروكيمياء، من أجل هذا تمثل صناعة التجميع والتركيب فرصة حقيقية لدخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ضمن فروع الصناعة الثقيلة؛

- التطور في قطاع الخدمات: حيث أصبحت مساهمة قطاع الخدمات في التنمية الاقتصادية ذات أهمية بالغة في اقتصاديات البلدان المتطورة، حيث نسجل تراجع لحة القطاع الصناعية لفائدة قطاع الخدمات، بالنسبة إلى الجزائر تبقى مساهمة قطاع الخدمات في القيمة المضافة على المستوى الوطني محدودة جدا، حيث يحتل قطاع الخدمات المرتبة الرابعة بعد كل من قطاعات المحروقات، التجارة والفلاحة؛

- العمل على التوسع في استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في القطاع المالي والمصرفي وتوعية المؤسسات حتى تواكب التطورات العالمية، وتطوير محيط المؤسسة.¹⁴

- ترقية وتطوير التكوين في كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تأهيل الموارد البشرية، وتنمية المعرفة التقنية التسييرية والخبرة؛
- ترقية وتطوير آليات التمويل؛

- تأهيل المؤسسات وتحفيزها للمنافسات الدولية.¹⁵

خاتمة

صار من المؤكد والمتعارف عليه ان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بات من القطاعات المهمة التي بإمكانها انعاش الاقتصاد الوطني وتطويره، إلا أن هذا القطاع يواجه العديد من العراقيل التي تمنع نموه والارتقاء

به، غير أنه إذا تم التغلب على هذه الصعوبات والتحديات يمكن أن تساهم هذه المؤسسات بشكل فعال في انعاش الاقتصاد الوطني.

النتائج: من خلال ما سبق نستخلص النتائج التالية:

- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز ببساطتها وديناميكيته، لهذا فهي تحقق العديد من المزايا مثل خلق مناصب الشغل، انعاش الاقتصاد الوطني بالمساهمة بحصة معتبرة في الناتج الداخلي الخام، الرقي بالمنتوج الوطني وتوجيهه للتصدير..... إلخ؛

- إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يواجه العديد من الصعوبات التي تحول دون تطور ونمو هذا القطاع في الجزائر منها: صعوبات إدارية، مالية، وأخرى متعلقة بالعمالة والمناطق الصناعية... إلخ؛

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تعمل في بيئة مستقرة وإنما تطرأ على هذه البيئة العديد من التغيرات التكنولوجية، السياسية، الاقتصادية، لذلك تجد هذه المؤسسات نفسها أمام العديد من التحديات منها الاتصالات وثورة المعلومات، التجارة الإلكترونية، التصدير، المنافسة الحادة؛

- بالرغم من المشاكل والعراقيل التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أننا نتطلع إلى العديد من الآفاق المستقبلية لهذا القطاع في الجزائر.

- التوصيات: تتمثل أهم التوصيات فيما يلي:

- بعث الثقة الكاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير المناخ المناسب لعملها سواء من الناحية المالية أو المادية؛

- تحفيز فئات الشباب وخاصة خريجي الجامعات الجزائرية للاستثمار في هذا المجال بتوفير كل الامكانيات لهم؛

- إلغاء كل العراقيل المتعلقة بمنح القروض البنكية وتوفير السرعة والسهولة في الإجراءات الإدارية؛

- وضع استراتيجيات لتدعيم هذه المؤسسات في الاقتصاد الدولي الذي يتسم بحدة المنافسة وسيادة المعرفة والمهارات.

قائمة المراجع:

¹ زلاسي رياض، تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06، ص 4.

² عبد الرزاق حميدي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة – مع الإشارة إلى بعض التجارب العالمية، الملتقى الدولي: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي: 15-16 نوفمبر 2011، ص 3-4.

³ نفس المرجع السابق، ص 3.

⁴ منى مسغوني، نحو أداء تنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 126.

⁵ آيت عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (آفاق وقيود)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد السادس، 2009، ص 281.

⁶ زلاسي رياض، مرجع سبق ذكره، ص 11.

⁷ منى مسغوني، مرجع سبق ذكره، ص 127.

⁸ منى مسغوني، نفس المرجع السابق، ص 127.

⁹ زلاسي رياض، نفس المرجع السابق، ص 11.

¹⁰ فتات فوزي، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (أسباب وجودها وآفاقها المستقبلية)، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة (الجزائر)، نوفمبر 2004، ص 6-7.

- 11 صلاح الدين سردوك، مرجع سبق ذكره، ص7.
- 12 عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 66.
- 13 برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006، ص 117-119.
- 14 نفس المرجع السابق، ص 235-240.
- 15 زويتة محمد الصالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 126.

المصادر:

- الحاج علي حليلة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة-دراسة حالة ولاية قسنطينة-، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم: علوم التسيير، تخصص: الادارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2008 ص8.

-Direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement.

- Bulletin d'information statistique N°22, 2021, op-cit, p47

- كربالي بغداد، دلمي مصطفى، دور القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل، الملتقى الوطني: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، يومي 03-02 ديسمبر 2014، ص17.

- زميت الخير، مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم: علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة 2015/2014، ص 137.

-ministère de la PME et de l'artisanat, bulletin d'information statistique N° 12, indicateur de l'année 2007, p 46.

-minstère de la PME et de l'artisanat, bulletin d'information statistique N° 14, indicateur de l'année 2008, p 51.

-minstère de la PME et de l'artisanat, bulletin d'information statistique de la PME 2012, N° 22, 2012, p 42.

- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والاحصائيات، نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2012، رقم 22، طبعة أفريل 2013، ص44.

- مدونة المؤشرات الاحصائية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2003-2008)، ص 19.